



مركز دراسات الشريعة والعلوم

العراق في مراكز الدراسات الإقليمية والدولية

العدد 107



العنوان

٣	الملخص التنفيذي
٤	١. العراق يجدد الدعوة إلى ميثاق أمني مع دول الخليج ويؤكد أن الأمن «لا يُستورد من الخارج» / THE NATIONAL
٥	٢. التصويت على الحكومة العراقية يُبقي للفصائل الشيعية المسلحة نفوذًا داخل السلطة / AMWAJ.MEDIA
٦	٣. خفض قيمة الدينار العراقي لتخفيف أزمة السيولة يضع التجار والأسعار أمام حالة من عدم اليقين / AL JAZEERA
٧	٤. الضربات الإيرانية الدقيقة فككت بنى تحتية خليجية وقيدت الخطط العسكرية الأمريكية / REUTERS
٨	٥. أزمة هرمز تعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية بين العراق وسوريا / AL-MONITOR
٩	٦. إيران تقول إن اتفاقًا مع العراق يقضي بإخراج الجماعات الكردية الإيرانية من إقليم كردستان / AL-MONITOR
١٠	٧. طموح العراق للوساطة بين إيران والخليج يواجه عقبات مرتبطة بسلطة الدولة والفصائل المسلحة / i٢٤NEWS
١١	٨. الدبلوماسية تجاه إيران تجمع القيادات الكردية العراقية رغم تعمق الانقسامات الداخلية / AMWAJ.MEDIA
١٢	٩. هل انتهى فعلاً الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني؟ / JINSA
١٣	١٠. السجل داخل «المقاومة» يكشف انقسام الفصائل العراقية حول تسليم السلاح / AMWAJ.MEDIA
١٤	١١. الزبدي وولي العهد السعودي يبحثان الأمن مع تصاعد هجمات الحوثيين / AL-MONITOR
١٥	١٢. التوتر مع إيران ومحادثات سوريا يضعان إقليم كردستان في مركز الدبلوماسية الإقليمية / THE JERUSALEM POST
١٧	١٣. إيران تكثف تحركاتها الإقليمية مع اتساع الحرب بين الحوثيين والسعودية / AMWAJ.MEDIA
١٩	١٤. طريق التنمية قد يضيف ٥٥ مليار دولار للاقتصاد التركي ويمنح العراق ممزًا بديلاً نحو أوروبا / ANADOLU AGENCY
٢٠	ملخص وتحليل الخبر

الملخص التنفيذي

تكشف المواد المنشورة بين ١٤ و ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٦ أن العراق دخل مرحلة جديدة لا يمكن تفسيرها فقط بعنوان «ما بعد الانسحاب الأمريكي». فخروج القوات الأمريكية في ٣٠ سبتمبر/أيلول أنهى شكلاً محدداً من الوجود العسكري، لكنه فتح فوراً أسئلة أكثر تعقيداً بشأن من يملك قرار الأمن والسياسة الخارجية والاقتصاد في الدولة العراقية. خلال أسبوع واحد تزامن استكمال الحكومة مع استمرار نفوذ قوى مرتبطة بالفصائل، وتصاعد الانقسام داخل معسكر «المقاومة» بشأن تسليم السلاح، وخفض قيمة الدينار تحت ضغط نقص الإيرادات، ومحاولات بغداد استعادة دورها كوسيط بين إيران ودول الخليج. وفي الوقت نفسه، تحولت ملفات تبدو منفصلة – مثل الجماعات الكردية الإيرانية في إقليم كردستان، ومسار السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، والتقارب الاقتصادي مع سوريا، وطريق التنمية – إلى أجزاء من سؤال واحد يتعلق بقدرة العراق على تحويل موقعه الجغرافي وعلاقاته المتشابكة من مصادر تعرض إلى أدوات استقلال استراتيجي. في المجال الأمني، تشير المصادر إلى أن التحدي المركزي لم يعد وجود السلاح خارج الهياكل الرسمية فقط، بل تعدد سلاسل القيادة والمرجعيات والارتباطات الخارجية. إدخال شخصيات وقوى مرتبطة بالفصائل إلى الحكومة قد يكون وسيلة لاحتوائها وربط مصالحها بالدولة، لكنه قد ينقل النفوذ الموازي إلى المؤسسات إذا لم تتغير سلطة إصدار الأوامر ومصادر التمويل. ويظهر الانقسام بين عصائب أهل الحق من جهة وكتائب حزب الله والنجباء من جهة أخرى أن الحكومة ربما تستطيع استخدام الاستيعاب التدريجي بدل المواجهة الشاملة، إلا أن هذا المسار يبقى محفوفاً بخطر الانشقاقات وظهور شبكات أصغر وأكثر استقلالاً. وفي الشمال، يعكس التعامل مع الجماعات الكردية الإيرانية ومع حزب العمال الكردستاني المشكلة نفسها من زاوية مختلفة: بغداد تريد منع استخدام أراضيها ضد الجيران، لكنها تريد في الوقت ذاته ألا تتحول المطالب الأمنية الإيرانية أو التركية إلى بديل عن السيادة العراقية. أما اقتصادياً، فقد أظهرت أزمة هرمز أن السيادة السياسية لا تنفصل عن بنية الإيرادات والممرات. خفض الدينار إلى ١٥٢٠ مقابل الدولار كشف سرعة انتقال الصدمة الجيوسياسية من البحر إلى الرواتب والأسواق والقوة الشرائية. لذلك تكتسب مسارات سوريا وتركيا وطريق التنمية قيمة أمن قومي، لا قيمة تجارية فقط. لكن تحقيق رويترز حول الضربات الدقيقة للبنى التحتية الخليجية يوضح أن بناء ممرات بديلة لا يكفي؛ فالموانئ والأنابيب والمنشآت خارج هرمز يمكن استهدافها أيضاً. النتيجة هي أن المرونة الحقيقية تتطلب تنوعاً متعدد الطبقات: في مسارات التصدير، وشبكات النقل، والشركاء التجاريين، ومصادر الطاقة، والقدرة على حماية وإصلاح البنى الحيوية. في الدبلوماسية، كان اجتماع منظمة التعاون الإسلامي في بغداد وإعادة طرح صيغة «٢+٦» أهم تعبير عن محاولة العراق الانتقال من دور الساحة إلى دور المنظم. إلا أن نجاح هذا الطموح يرتبط مباشرة بالداخل؛ فالدولة التي لا تستطيع منع إطلاق هجوم من أراضيها ستواجه صعوبة في تقديم نفسها ضامناً لأمن الجوار. لذلك يتمحور التقرير حول سؤال مركزي: هل يستطيع العراق بعد تراجع الوجود العسكري الخارجي أن يزيّد سيادته الفعلية، أي قدرته على اتخاذ القرار وتنفيذه في الأمن والمال والحدود والبنية التحتية، أم أن النفوذ الخارجي سيتحول من القوات والقواعد إلى أدوات سياسية ومالية واقتصادية وشبكات محلية؟ الإجابة لا تتوقف على حدث واحد، بل على مدى قدرة بغداد خلال المرحلة المقبلة على ربط احتكار القوة بإصلاح المالية العامة، وتنويع الممرات، وتوحيد السياسة الخارجية، وتحويل علاقاتها مع إيران والخليج وتركيا وسوريا والولايات المتحدة إلى شبكة خيارات لا إلى شبكة قيود.

THE NATIONAL

العراق يجدد الدعوة إلى ميثاق أممي مع دول الخليج ويؤكد أن الأمن «لا يُستورد من الخارج»

The National

يضع التقرير اجتماع مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في بغداد في سياق محاولة عراقية أوسع لإعادة تعريف موقع البلاد في النظام الإقليمي بعد انتهاء المهمة العسكرية الأمريكية. فقد استضافت العاصمة العراقية اجتماعاً على هذا المستوى للمرة الأولى منذ نحو خمسة وأربعين عامًا، واستثمر وزير الخارجية فؤاد حسين المناسبة لإعادة طرح مبادرة أممية تجمع دول مجلس التعاون الخليجي الست إلى جانب العراق وإيران، أي صيغة «٢+٦». الفكرة الأساسية التي يدافع عنها الجانب العراقي هي أن أمن الخليج والشرق الأوسط لا يمكن أن يبقى قائمًا على استقدام مظلات حماية خارجية أو على

إدارة الأزمات بصورة منفصلة، بل يحتاج إلى آلية حوار دائمة بين الدول المطلة على الخليج والمتأثرة مباشرة بحرية الملاحة والطاقة والحدود والتوترات العسكرية. وفي هذا الإطار، قال حسين إن المنطقة «تحت النار» وإن الأولوية يجب أن تكون للاستقرار، مشددًا على أن الدول الإقليمية هي صاحبة المصلحة المباشرة في منع الحرب. ويشير التقرير إلى أن بغداد كانت قد طرحت صيغة مشابهة قبل ثلاث سنوات، إلا أنها لم تحصل آنذاك على استجابة كافية، ثم أعيد إحياؤها بعد



اتساع الحرب مع إيران وتزايد المخاطر على الملاحة ومنشآت الطاقة. ولا يتعامل التقرير مع المبادرة بوصفها مشروعًا أمميًا صرفًا، بل يربطها مباشرة بحسابات الاقتصاد والبنية التحتية. فالعراق يسعى إلى تنفيذ مشروع «طريق التنمية» الذي يربط ميناء الفاو الكبير بتركيا ثم أوروبا، فيما تتطلع دول خليجية إلى توسيع الاستثمار في الغاز والكهرباء والنقل داخل العراق. ومن منظور بغداد، لا تستطيع هذه المشاريع أن تتحول إلى شبكات اندماج اقتصادي طويلة الأمد إذا بقيت المنطقة عرضة لهجمات متبادلة وإغلاق ممرات الطاقة وتعاقد الاعتماد على الحماية الخارجية. لذلك تُقدّم صيغة «٢+٦» كإطار يمكن أن يناقش في آن واحد وقف الحرب، وأمن الملاحة، والتعاون الاقتصادي، وربما قواعد سلوك متبادلة تمنع استخدام أراضي الدول أو أجوائها في الصراعات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، يحافظ التقرير على مسافة من الطرح الرسمي، إذ يوضح أن المبادرة ما زالت بحاجة إلى اتصالات مكثفة وأن موعد أي اجتماع لم يُحسم. كما أن نجاح العراق كوسيط يتوقف على قدرته على الحفاظ على قنوات متوازنة مع إيران ودول الخليج والولايات المتحدة، وعلى إثبات أن قراره الخارجي لا يُقيّد بتنافس القوى الداخلية أو بضغط الفاعلين المسلحين. ومن ثم فإن القيمة الاستراتيجية لاجتماع بغداد تكمن أقل في إعلان صيغة جاهزة للأمن الجماعي، وأكثر في محاولة تحويل موقع العراق الجغرافي وعلاقاته المتعددة من مصدر تعرض للضغوط إلى أداة لبناء هندسة إقليمية يكون العراق أحد منظميها لا مجرد ساحة لها. ويبرز في التقرير أيضًا أن المبادرة العراقية لا تبدأ من فراغ مؤسسي، بل تحاول جمع ملفات عادة ما تُدار في قنوات منفصلة: أمن الملاحة، وحماية منشآت الطاقة، والمياه والمناخ، والاستثمار والربط الإقليمي. ومن هذه الزاوية، فإن اختبار الصيغة المقترحة لن يكون في قدرتها على إنتاج تحالف عسكري جديد، بل في إنشاء قواعد اتصال تمنع الأزمات من التحول سريعًا إلى مواجهات. كما أن بغداد تريد تحويل استضافتها للمنظمات والاجتماعات الإقليمية إلى رأس مال دبلوماسي قابل للاستخدام في قضاياها الاقتصادية. لكن هذا الطموح يظل مشروعًا بوجود إجماع عراقي داخلي على وظيفة الوساطة، وبألا تتعارض رسائل الحكومة مع مواقف قوى مسلحة أو حزبية تستطيع عمليًا التأثير في علاقة العراق بجيرانه.

AMWAJ.MEDIA

التصويت على الحكومة العراقية يُبقي للفصائل الشيعية المسلحة نفوذًا داخل السلطة

يركز الرصد على الدلالات السياسية لتصويت مجلس النواب في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول الذي استكمل معظم الشواغل في حكومة رئيس الوزراء علي الزيد، بعد أشهر من بقاء عدد من الوزارات والمناصب العليا من دون حسم. ووفق أمواج ميديا، لم يكن جوهر التصويت إداريًا بقدر ما كان اختبارًا لطريقة دمج القوى المرتبطة بالفصائل المسلحة في بنية الدولة في الوقت الذي تتعهد فيه الحكومة بحصر السلاح بيد المؤسسات الرسمية. أكثر التعيينات إثارة للجدل كان تعيين ليث الخزعلي، شقيق زعيم عصائب أهل الحق قيس الخزعلي، نائبًا لرئيس الوزراء. وتلفت المادة إلى أن الأخوين خاضعان لعقوبات أمريكية، إلا أن تمرير التعيين بدا، بحسب تقارير دبلوماسية نقلتها وسائل إعلام أخرى، وكأنه تم بعد تراجع عملي في الاعتراض الأمريكي. وترتبط



المادة ذلك بتفاهم محتمل تعهدت فيه الحكومة بمواصلة مسار ضبط السلاح ومنع استهداف المصالح الأمريكية، مقابل قبول واشنطن بتمثيل سياسي لقوى كانت ترفض سابقًا دخولها المباشر إلى الحكومة. وتشير التغطية إلى أن التصويت لم يقتصر على منصب الخزعلي. فقد حصلت قوى سياسية مرتبطة بفصائل على مواقع وزارية، من بينها وزارة العمل، بينما ذهبت وزارتان جديدتان على الأقل إلى كتل يُنظر إلى قياداتها بوصفها قريبة من تشكيلات مسلحة. هذا التوزيع يثير سؤالاً جوهريًا: هل يشكل



إدخال هذه القوى في الحكومة آلية لاحتوائها وربط مصالحها ببقاء الدولة، أم أنه ينقل نفوذها من المجال المسلح الموازي إلى قلب السلطة التنفيذية من دون أن يحل مشكلة استقلال القرار العسكري؟ وتزداد حساسية السؤال لأن الحكومة توسعت مؤسسيًا في وقت تعاني فيه من أزمة سيولة وإجراءات تقشفية، ما دفع منتقدين عراقيين إلى التساؤل عن جدوى إنشاء مناصب ووزارات جديدة بينما تزداد الضغوط على الموازنة. كما بقيت بعض المواقع شاغرة بسبب خلافات بين القوى المسيحية والكردية، بما يعكس استمرار منطق المساومات الطائفية والحزبية في استكمال التشكيلة. في المحصلة، تقدم أمواج ميديا التصويت باعتباره مؤشرًا على تسوية أكثر تعقيدًا من معادلة «الدولة ضد الفصائل». فالحكومة تبدو وكأنها تحاول تفكيك مشكلة السلاح عبر مزيج من الاستيعاب السياسي، ومنح الحوافز المؤسسية، والضغط التدريجي لنقل القدرات المسلحة إلى سلطة الدولة. غير أن نجاح هذه المقاربة يتوقف على ما إذا كان شغل المناصب الحكومية سيقترن فعلاً بتغيير في سلاسل القيادة ومصادر التمويل وقرار استخدام القوة. فإذا استمر الازدواج بين المشاركة في الحكومة والاحتفاظ ببنى عسكرية مستقلة، فإن استكمال الكابينة لن يعني استكمال احتكار الدولة للسلطة، بل إعادة صياغة العلاقة بين المؤسسات الرسمية والموازية داخل هيكل حكومي واحد. وتشير تفاصيل التصويت إلى أن البرلمان مرر معظم المواقع المتبقية دفعة واحدة، بما يعكس رغبة في إنهاء مرحلة حكومة ناقصة قبل الانتقال إلى ملفات أكثر حساسية. غير أن طريقة توزيع المناصب أظهرت استمرار التفاوض على أساس الكتل والولاءات لا على أساس برنامج حكومي موحد فقط. ولهذا فإن المادة تقر الاستكمال الوزاري كجزء من صفقة أوسع لإدارة التوازن بين مطلب أمريكي وغربي بتقليص استقلال الفصائل، وبين حقيقة أن هذه القوى تمتلك تمثيلًا برلمانيًا وقاعدة سياسية ولا يمكن إخراجها من النظام بقرار إداري. وهذا يفسر لماذا يصبح معيار النجاح هو الانتقال من «التمثيل» إلى «المساءلة»: أي أن يخضع شاغل المنصب، مهما كانت خلفيته التنظيمية، للقواعد نفسها المتعلقة بالقرار والتمويل والرقابة.

AL JAZEERA



خفض قيمة الدينار العراقي لتخفيف أزمة السيولة يضع التجار والأسعار أمام حالة من عدم اليقين

يتناول التقرير قرار الحكومة العراقية خفض السعر الرسمي للدينار بنحو ١٥٪، من ١٣٢٠ إلى ١٥٢٠ دينارًا للدولار في المبيعات النقدية للجمهور، بوصفه استجابة مالية طارئة لأزمة الإيرادات التي خلفتها الحرب وتعطل صادرات النفط عبر مضيق هرمز. قبل الأزمة كان العراق يصدر قرابة ٣/٥ ملايين برميل يوميًا عبر المسار الجنوبي، وتمول الإيرادات النفطية نحو ٩٠٪ من إيرادات الدولة. ومع تقلص التدفقات النفطية، واجهت الحكومة صعوبة في تأمين الدينار اللازم لدفع الرواتب والنفقات الإجبارية. ويوضح رئيس الوزراء علي الزبيدي أنه اختار خفض قيمة العملة بين بدائل أكثر قسوة تمثلت في خفض الرواتب بنحو ٣٥٪، أو دفعها كل ٤٥ يومًا، أو التوسع في الاقتراض الخارجي. كما قال إن حكومته ورثت دينًا عالمًا تجاوز ٢٠٨ تريليونات دينار، وإن الدولة

تحتاج قرابة عشرة تريليونات دينار شهريًا لتغطية الرواتب والنفقات الأساسية. وبذلك يمنح خفض سعر الصرف الخزنة كمية أكبر من الدينار مقابل كل دولار نفطي يدخل إليها، لكنه ينقل جزءًا من كلفة الأزمة إلى الأسعار والقوة الشرائية. ينقل التقرير التأثير المباشر للقرار إلى الأسواق، حيث يعتمد التجار على الدولار في شراء السلع المستوردة بينما يبيعون بالدينار. التغير المفاجئ في السعر الرسمي خفض القيمة الدولارية لرؤوس أموالهم المحلية وأربك تسعير المخزون، ما دفع بعضهم إلى وقف البيع والشراء مؤقتًا. ويورد



مثالًا لتاجر في سوق جميلة ببغداد قال إن خسارته المحاسبية بلغت ٢٥ مليون دينار خلال أيام، بينما تكبد تاجر أكبر خسائر بمليارات الدنانير. هذه الحلقة توضح كيف يمكن لقرار يهدف إلى حماية قدرة الدولة على دفع الرواتب أن يخلق في المقابل ضغوطًا تضخمية ويزيد تكاليف الغذاء والمواد المستوردة ويضعف الثقة في استقرار العملة. ويضيف التقرير أن احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية تراجعت، وفق تقدير لمستشار رئيس الوزراء المالي في أغسطس/آب، من نحو ١٠٦ مليارات دولار إلى قرابة ٨٠ مليارًا، فيما لجأت الحكومة أيضًا إلى الاقتراض من المصارف المحلية لتغطية التزاماتها. ويحذر اقتصاديون وردت آراؤهم في المادة من النظر إلى تعديل سعر الصرف كحل بنوي. فهو قد يوفر متنفسًا قصير الأجل للموازنة، لكنه لا يعالج اعتماد الدولة على النفط، ولا حجم فاتورة الأجور، ولا هشاشة النظام الإنتاجي أمام الواردات وتقلبات الممرات البحرية. وبذلك يصبح خفض الدينار علامة على انتقال تداعيات الحرب من مجال الأمن والطاقة إلى المستوى الاجتماعي اليومي. فكلما طال اضطراب هرمز أو ظلت الصادرات دون مستويات ما قبل الحرب، زاد احتمال أن تتحول إدارة السيولة إلى قضية سياسية، لأن قدرة الحكومة على دفع الرواتب واستقرار الأسعار والثقة بالدينار ترتبط مباشرة بشروعيتها وقدرتها على المحافظة على السلم الاجتماعي. وتلفت المادة، من خلال ردود فعل التجار والمستهلكين، إلى مشكلة التوقيت والثقة بقدر ما تركز على السعر نفسه. فاقتصاد يعتمد على الاستيراد يتأثر سريعًا عندما تتغير تكلفة الدولار، لأن الشركات تعيد تسعير مخزونها وتتحوط من أي خفض جديد. وإذا لم تستطع الحكومة إقناع السوق بأن الإجراءات استثنائية ومصحوب بخطة مالية، فقد تتحول الزيادة الأولية في الأسعار إلى توقعات تضخمية أوسع. وفي المقابل، فإن تثبيت سعر أعلى للدولار يمنح الخزنة إيرادًا ديناريًا أكبر، ما يخفف الضغط الفوري على دفع الرواتب. هذه المفاضلة توضح مأزق الحكومة: حماية ميزانية الدولة في الأجل القصير قد تضعف الدخل الحقيقي للأسر، بينما حماية القوة الشرائية من دون معالجة فجوة الإيرادات قد ترفع مخاطر التعثر المالي.

REUTERS

الضربات الإيرانية الدقيقة فككت بنى تحتية خليجية وقيّدت الخطى العسكرية الأمريكية

تقدم تحقيقات رويترز المصورة قراءة للبعد البنيوي في الحرب الإقليمية، وتخلص إلى أن إيران وحلفاءها استخدموا الصواريخ والطائرات المسيّرة لاستهداف معدات محددة داخل شبكات النفط والغاز والموانئ والمطارات، بما أحدث أعطالاً متسلسلة تجاوزت الأضرار الموضعية. ومنذ بدء الحملة الأمريكية – الإسرائيلية على إيران في ٢٨ فبراير/شباط، أحصت رويترز ما لا يقل عن ١٣٥ هجومًا على ٨٤ موقعًا للبنية التحتية في السعودية والإمارات وقطر والكويت وعمان والبحرين والعراق. وتقول الوكالة إن نمط الاستهداف أظهر معرفة تقنية بنقاط الاختناق داخل المنشآت: أصيبت أنظمة تحويل النفط في ميناء الفجيرة، ووحدات التبريد الحساسة في منشأة رأس لفان للغاز الطبيعي المسال، ومحطات ضخ على خط الأنابيب السعودي شرق – غرب،



ومطارات ومنشآت صناعية و طاقة. وبحسب التحقيق، فإن دقة بعض الضربات وحجم الضرر في المعدات الحيوية يجعلان تفسير الأضرار بأنها مجرد حطام ناتج عن اعتراضات دفاعية تفسيرًا غير كافٍ في عدد من الحالات، مع بقاء حدود للتحقق الكامل بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى المواقع. أهمية هذه النتائج للعراق مزدوجة. أولاً، تؤكد أن طرق تجاوز مضيق هرمز ليست محصنة تلقائيًا لمجرد أنها تقع خارجه. فقد كان ميناء الفجيرة وخط شرق – غرب السعودي من أبرز الأدوات المصممة لتقليل الاعتماد على



المضيق، ومع ذلك تعرضا لهجمات على نقاط تشغيلية حساسة. وتذكر رويترز أن ضربة ١٥ سبتمبر/أيلول على خط شرق – غرب أوقفت تدفق الخام وهددت كمية تعادل نحو ٤٪ من الإمدادات العالمية، فيما نسبت السعودية الهجوم إلى جماعات مسلحة في العراق مدعومة من إيران. ثانيًا، تكشف الضربات على رأس لفان في قطر عن قدرة استهداف بنية تحتية ذات أثر عالمي؛ إذ هددت منشآت تمثل حصة كبيرة من سوق الغاز الطبيعي المسال، وقدّرت إدارة قطر للطاقة أن إصلاح بعض وحدات التبريد قد يستغرق سنوات. كما تعرضت منشآت في الإمارات لأضرار يتطلب إصلاح بعضها عامًا أو أكثر، وارتفعت أسعار النفط بصورة حادة خلال مراحل الحرب. من الناحية الاستراتيجية، يرى التحقيق أن حملة البنية التحتية منحت طهران قدرة ردع غير متماثلة أمام التفوق العسكري الأمريكي، لأنها رفعت كلفة استمرار الحرب على اقتصادات الحلفاء وعلى السوق العالمية، وربطت أمن الطاقة بأمن المنشآت المدنية المعقدة. في المقابل، تنفي أو تحتفظ حكومات خليجية على أجزاء من الصورة التي ترسمها المصادر المفتوحة، وتفرض قيودًا واسعة على نشر صور الأضرار، ما يجعل بعض التقديرات محل جدل. ومع ذلك، فإن النتيجة الأهم للعراق هي أن أمن صادراته لا يمكن اختزاله في إيجاد خط بديل لهرمز؛ بل يتطلب منظومة مرونة تشمل تعدد المسارات، وحماية محطات الضخ والموانئ والخزانات، والقدرة على إصلاح الأعطال سريعًا، وتجنب تحول الأراضي العراقية إلى مصدر لهجمات تستدعي ردودًا خارجية على البنية التحتية داخل البلاد. وتضيف رويترز بعدًا مهمًا يتعلق بزمان التعافي. فالمعدات المستهدفة ليست كلها قابلة للاستبدال بسرعة؛ بعض الوحدات الصناعية المتخصصة تُصنع حسب الطلب وتحتاج إلى سلاسل توريد وفترات تركيب واختبار طويلة. لذلك قد يكون الأثر الاستراتيجي للضربة أكبر من حجم الحريق الظاهر لحظة وقوعها. كما أن الحكومات والشركات في المنطقة قلصت نشر البيانات التفصيلية عن الأضرار، ما يزيد صعوبة تقدير الطاقة الفعلية المتاحة ويغذي تقلبات الأسواق. ومن منظور التخطيط العراقي، تعني هذه النتيجة أن مفهوم «البديل» يجب أن يشمل مخزون قطع الغيار، وعقود الصيانة، ومسارات إعادة التوجيه، وليس مجرد إنشاء أنبوب أو ميناء جديد. المرونة هنا وظيفة لقدرة المنظومة على الاستمرار والإصلاح تحت الضغط.

AL-MONITOR

أزمة هرمز تعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية بين العراق وسوريا

يربط تحليل المونيتور التقارب الاقتصادي المتسارع بين بغداد ودمشق مباشرة بأزمة مضيق هرمز وبحاجة العراق إلى تنويع منافذ التجارة والطاقة. فالاتفاقات الأخيرة لإنشاء مناطق تجارة حرة عند معبرين حدوديين، إلى جانب إجراءات جمركية مشتركة اتفقت عليها في نهاية سبتمبر/أيلول، تشير إلى انتقال العلاقة من إعادة فتح المعابر إلى بناء ترتيبات مؤسسية أكثر استقرارًا. وينقل التقرير عن باحث متخصص في الاقتصاد السوري أن العلاقات العراقية —

AL-MONITOR

السورية تقدمت في أشهر قليلة أكثر مما فعلت خلال عقود، وأن الطاقة كانت المحرك الأكبر لهذا التحول. فاضطراب حركة النفط والمنتجات المكررة عبر الخليج جعل الوصول إلى الموانئ السورية على المتوسط ذا قيمة جديدة للعراق، بينما تحتاج دمشق إلى تدفقات تجارية وطاقة واستثمارات تساعدها على إعادة بناء اقتصادها بعد سنوات من الحرب والعقوبات. كما أن فتح معابر مثل القائم —



البوكمال وربيعة — اليعربية يعيد تشكيل خريطة التجارة البرية بين البلدين وبتيح ربط مناطق كانت لسنوات مقطعة أمنيًا واقتصاديًا. لكن التحليل لا يتعامل مع هذا التقارب بوصفه مسازًا مضمونًا. فالعلاقة الجديدة تتحرك فوق طبقات من انعدام الثقة السياسي والأمني، لا سيما بسبب تاريخ الحركات المسلحة العابرة للحدود، والاختلافات بين القوى الحاكمة في بغداد ودمشق، واستمرار التحديات في مناطق الحدود الغربية والشمالية. وتطرح المناطق الحرة والاتفاقات الجمركية فرصة لتقليل كلفة العبور، وتنشيط التجارة، وتطوير سلاسل إمداد باتجاه البحر المتوسط، إلا أنها في الوقت نفسه تحتاج إلى ضبط المعابر ومنع تحولها إلى قنوات للتهريب أو إلى ساحات نفوذ لفصائل مسلحة وشبكات اقتصاد غير رسمي. كذلك فإن توسيع نقل النفط والوقود برًا يظل محدود السعة مقارنة بالملايين من البراميل التي اعتاد العراق تصديرها بحرًا من البصرة، ولذلك لا يمكن للمسار السوري أن يحل في الأجل القصير محل هرمز، بل يعمل كطبقة إضافية من المرونة. تتضح القيمة الاستراتيجية لهذا الملف في أن بغداد بدأت تنظر إلى الحدود مع سوريا باعتبارها ممزًا اقتصاديًا لا مجرد جبهة أمنية. وهذا التحول، إذا استمر، قد يربط استقرار الأنبار ونيوى وسياسة العراق تجاه دمشق مباشرة بأمن الإيرادات الوطنية. وفي المقابل، فإن فشل التنسيق الأمني أو عودة التوتر بين الحكومتين يمكن أن يعيد هذه الحدود إلى منطق العزل. لذلك يضع التحليل أمام العراق معادلة دقيقة: كلما تنوعت مساراته البرية ازدادت قدرته على التكيف مع صدمات هرمز، لكن كل مسار جديد يضيف أيضًا مجموعة جديدة من الاعتمادات السياسية والأمنية. وعليه فإن الميزة الحقيقية لا تكمن في استبدال اعتماد خارجي بآخر، بل في بناء شبكة متعددة الاتجاهات تمنح الدولة خيارات تفاوضية وتشغيلية أوسع. و يظهر من طرح المادة أن التقارب الاقتصادي مع دمشق يُفهم في بغداد أيضًا كجزء من البحث عن مخارج من الاعتماد المفرط على الممر الجنوبي. فالمناطق الحرة والإجراءات الجمركية يمكن أن تخفض كلفة التجارة البرية وتعيد تنشيط عقد النقل بين غرب العراق وشرق سوريا، لكن الانتقال من تفاهات إدارية إلى ممر اقتصادي فعال يظل مرتبطًا بأمن الحدود واستقرار التشريعات وقدرة الجانبين على منع الاقتصاد غير الرسمي والتهريب من ابتلاع المنافع المتوقعة. ولهذا لا يقدم التقرير العلاقة الجديدة بوصفها قطيعة مع مسارات تركيا أو الخليج، بل إضافة إلى استراتيجية تعدد الخيارات. القيمة الأساسية لسوريا، في هذا التصور، هي فتح اتجاه جغرافي إضافي نحو المتوسط، بينما تبقى القدرة الفعلية على تحويله إلى بديل للطاقة والتجارة مشروعةً طويل الأمد.

AL-MONITOR

إيران تقول إن اتفاقاً مع العراق يقضي بإخراج الجماعات الكردية الإيرانية من إقليم كردستان

AL-MONITOR

يفحص التقرير إعلان السفير الإيراني في بغداد محمد كاظم آل صادق أن العراق وافق على إخراج عناصر جماعات كردية إيرانية من إقليم كردستان أو تسليمهم إلى إيران. جاء الإعلان بعد اجتماع للجنة الأمنية المشتركة بمشاركة وفد إيراني ومستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي وممثلين عن الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، في إطار متابعة الاتفاق الأمني الموقع بين بغداد وطهران عام ٢٠٢٣. غير أن التقرير يبرز منذ البداية اختلافاً مهماً في

الرواية: البيان العراقي عن الاجتماع تحدث عن تعزيز آليات التعاون وتنفيذ بنود الاتفاق الحدودي، لكنه لم يذكر صراحة اتفاقاً على الطرد أو التسليم. لذلك يحافظ المونيتور على صيغة نسب الادعاء إلى الجانب الإيراني بدل اعتباره حقيقة مكتملة، وهي نقطة مهمة لأن أي خطوة من هذا النوع تمس صلاحيات بغداد وأربيل وقواعد اللجوء والتعامل مع جماعات سياسية مسلحة في وقت واحد. و



بحسب التقرير، توجد في إقليم كردستان ست جماعات كردية إيرانية معروفة على الأقل، من بينها الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وحزب الحياة الحرة لكردستان «PJAK»، وحزب حرية كردستان، ومنظمة خبات، وفصيلان من كومه. وقد أعلنت هذه التنظيمات في فبراير/شباط تشكيل ائتلاف مشترك يدعم الديمقراطية في إيران وحق تقرير المصير في المناطق الكردية. طهران تصنف هذه الجماعات إرهابية وتتهمها بالعمل بدعم أمريكي وإسرائيلي، فيما تتهمةا الجماعات الكردية بدورها بشن ضربات صاروخية ومسيّرة متكررة ضد قواعدها في العراق. ويورد التقرير أن التصعيد ازداد بعد اندلاع الحرب، وأن ضربة إيرانية في يوليو/تموز على قاعدة لكومله في السليمانية أوقعت ما لا يقل عن عشرة قتلى، ثم تكررت هجمات على مواقع قرب أربيل وكويسنجق. كما عززت إيران حملتها الأمنية داخل مناطقها الكردية الحدودية، وذكرت أنها فككت خلايا واعتقلت عشرات الأشخاص المتهمين بالتخطيط لعمليات عسكرية. الدلالة الاستراتيجية للملف تتجاوز وضع هذه الجماعات. فمن جهة، تريد بغداد منع استخدام أراضيها في هجمات على دولة مجاورة وإيقاف الضربات الإيرانية داخل العراق، وهو هدف يرتبط مباشرة بالسيادة. ومن جهة أخرى، فإن تنفيذ المطالب الإيرانية بصورة تبدو مفروضة من الخارج قد يثير اعتراضات كردية داخلية ويزيد حساسية العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم. كما أن استمرار الغموض بين الصياغتين الإيرانية والعراقية يعكس محاولة بغداد الحفاظ على هامش تفاوضي: الالتزام بمنع النشاط العسكري الحدودي من دون تبني كامل للرواية الإيرانية بشأن التسليم القسري. و يصبح النجاح هنا مرهوناً بقدرة الدولة على تحويل الاتفاق الأمني إلى ترتيبات قابلة للتنفيذ، تشمل نزع السلاح وإبعاد المقاتلين عن الحدود والرقابة المشتركة، وفي الوقت نفسه منع تحول الإقليم إلى ساحة تصفية حسابات إقليمية. و تكمن حساسية الملف في أن اتفاق ٢٠٢٣ ضم أصلاً لمعالجة النشاط المسلح للجماعات الكردية الإيرانية ومنع استخدام الحدود لشن هجمات داخل إيران، لكنه لم يعلن بوصفه اتفاقاً لتسليم المعارضين السياسيين بصورة جماعية. ولهذا فإن الفرق بين «إبعاد العناصر المسلحة عن الحدود» و«تسليم أفراد إلى إيران» ليس تفصيلاً لغوياً، بل مسألة قانونية وسيادية. كما أن بغداد وأربيل تحتاجان إلى تنسيق مشترك لأن معظم المعسكرات والمقار المعنية تقع داخل الإقليم، بينما تتحمل الحكومة الاتحادية مسؤولية العلاقات مع طهران. ويشير التقرير ضمناً إلى أن أي تنفيذ أحادي أو غامض قد يفاقم التوتر الداخلي الكردي، في حين أن التنفيذ المتدرج والشفاف يمكن أن يقلل ذريعة الضربات الإيرانية عبر الحدود ويحفظ القرار الأمني داخل المؤسسات العراقية.

طموح العراق للوساطة بين إيران والخليج يواجه عقبات مرتبطة بسلطة الدولة والفصائل المسلحة



تعرض المادة مقابلة تحليلية مع الدبلوماسي العراقي السابق فيصل أمين الإستراتيجي، السفير السابق لدى الأمم المتحدة، بشأن قدرة بغداد على تحويل دعوتها إلى حوار إيراني - خليجي إلى وساطة ذات مصداقية. الإستراتيجي لا ينفي أن العراق يمتلك مزايا فريدة: فهو يحتفظ بعلاقات عمل مع طهران والرياض وواشنطن، وسبق أن استضاف جولات من الحوار السعودي - الإيراني وأسهم في نقل

الرسائل قبل أن تنتهي العملية بالتقارب الذي رعته الصين عام ٢٠٢٣. كما أن وزير الخارجية فؤاد حسين يحاول اليوم البناء على هذا الإرث عبر اتصالات لإطلاق حوار جديد بين إيران ودول الخليج. لكن الإستراتيجي يشدد على أن موقع الوسيط لا يكتسب بمجرد القدرة على التحدث مع الطرفين؛ بل يتطلب أن تكون الدولة نفسها قادرة على تنفيذ التزاماتها، وضمان ألا تعمل جهات داخل أراضيها بصورة تناقض



المسار الدبلوماسي. ومن هذه الزاوية، تركز المادة على مشكلة الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران وعلى ضعف احتكار الحكومة العراقية لقرار استخدام القوة. فإذا كانت بغداد تدعو إلى خفض التصعيد بينما تنطلق هجمات من أراضي العراق أو تحتفظ جماعات مسلحة باستقلال عملياتي، فإن دول الخليج ستشكك في قدرة الوسيط العراقي على تقديم ضمانات. كذلك فإن التوازنات الداخلية، ولا سيما نفوذ القوى القريبة من إيران داخل البرلمان والحكومة، تجعل أي مبادرة خارجية عرضة للاشتباه بأنها تعكس مصالح طرف إقليمي أكثر من المصلحة العراقية. وتزداد هذه الحساسية بعد انسحاب القوات الأمريكية في ٣٠ سبتمبر/أيلول، لأن بغداد تريد تقديم المرحلة الجديدة بوصفها استعادة للسيادة، بينما سيقاس معنى السيادة عملياً بقدرتها على ضبط الحدود والسلاح ومنع استخدام الأراضي العراقية في صراعات الجوار. تحمل المادة بطبيعتها منظوراً نقدياً متأثراً بخلفية المؤسسة الإعلامية الإسرائيلية، ولذلك ينبغي الفصل بين تقييم الضيف والوقائع المؤكدة. إلا أن السؤال الذي تطرحه يظل جوهرياً: هل تستطيع بغداد أن تكون «جسراً» إذا كانت تعاني من تعدد مراكز القرار الأمني؟ ويشير الإستراتيجي إلى أن سجل الوساطات السابقة يثبت أن العراق قادر على فتح القنوات، لكنه لا يضمن وحده الوصول إلى اتفاق؛ ففي الحوار السعودي - الإيراني انتقلت لحظة الحسم إلى بكين. وبالتالي قد تكون وظيفة العراق الأكثر واقعية هي تهيئة البيئة، واستضافة الاتصالات، وتقليل سوء التقدير، بدل الادعاء بأنه قادر بمفرده على فرض تسوية إقليمية. نجاح هذه الوظيفة يرتبط بتعزيز سلطة الدولة داخلياً، لأن قوة الوساطة الخارجية تصبح في النهاية انعكاساً لقدرة الحكومة على إدارة الفاعلين داخل حدودها. ومن خلال المقارنة مع محاولات وساطة عراقية سابقة، يميز التحليل بين امتلاك قنوات اتصال وبين امتلاك نفوذ على الأطراف. فبغداد تستطيع استقبال الرسائل والاجتماعات لأنها تحتفظ بعلاقات مع طهران والرياض وواشنطن، لكن تحويل الرسائل إلى تفاهات يتطلب أن يعتقد كل طرف أن الوسيط قادر على حماية الحد الأدنى من الترتيبات التي يقترحها. وهنا يصبح ضعف السيطرة على بعض الفاعلين المسلحين مشكلة دبلوماسية لا أمنية فقط. كما يلفت المصدر إلى أن نجاح الوساطة السعودية - الإيرانية انتهى بإعلان برعاية صينية رغم الدور التمهيدي للعراق، وهو مثال على أن بغداد قد تؤدي وظيفة بناء القنوات حتى عندما لا تحصد وحدها النتيجة النهائية. السؤال هو هل يمكن تحويل هذا الدور من وظيفة ظرفية إلى مؤسسة دائمة.

الدبلوماسية تجاه إيران تجمع القيادات الكردية العراقية رغم تعمق الانقسامات الداخلية



ترصد أمواج ميديا كيف أظهر منتدى معهد أبحاث الشرق الأوسط «MERI» في أربيل قدرًا نادرًا من التقارب بين قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في ملف العلاقة مع إيران، في وقت ما زال فيه الطرفان مختلفين بشأن تشكيل حكومة الإقليم وتوزيع السلطة داخليًا. الفكرة المشتركة التي برزت في المنتدى تقوم على مسارين متوازيين: منع الجماعات الكردية الإيرانية الموجودة في أراضي الإقليم من استخدام العراق منطلقًا لهجمات على إيران، وفي الوقت نفسه

الإبقاء على الحوار مع طهران والاعتراض على الضربات الإيرانية داخل إقليم كردستان. هذا التوازن يعكس إدراكًا كرديًا بأن الموقع الجغرافي للإقليم، المحاذي لإيران وتركيا وسوريا، يجعله معرضًا مباشرة لتداعيات أي حرب إقليمية، لكنه يمنحه في المقابل قدرة على أداء دور الوسيط ونقل الرسائل. وتشير المادة إلى أن نيجيرفان بارزاني قدم خلال المنتدى خطابًا يطمئن طهران إلى أن الإقليم لن يكون قاعدة لعمل عسكري ضدها، بينما طالب أصوات عراقية وكردية بأن يقابل ذلك احترام إيراني لسيادة الإقليم ووقف



الضربات. كما استحضرت اتصالات نيجيرفان بارزاني السابقة مع مسؤولين إيرانيين نيابة عن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مايو/أيار، عندما اقترح ترتيب قناة اتصال مع الحرس الثوري، إلى جانب تحركات بافل طالباني الذي زار طهران في سبتمبر/أيلول. وفي هذا المعنى، تبرز أربيل والسليمانية كمسارين دبلوماسيين متوازيين، رغم التنافس بين الحزبين. و يأتي هذا في ظل اتفاق أمني بين بغداد وطهران منذ ٢٠٢٣ يهدف إلى تقييد نشاط الجماعات الكردية الإيرانية وإبعادها عن الحدود، وهو اتفاق عاد إلى الواجهة مع تجدد الهجمات الإيرانية على مواقع تلك الجماعات. غير أن المنتدى كشف أيضًا تصدعات داخل الحزب الديمقراطي نفسه. فقد ابتعد مقر مسعود بارزاني عن بعض جوانب المنتدى بسبب طريقة تمثيل القوى الكردية من خارج العراق، وفسرت أصوات محلية ذلك على أنه انعكاس لتنافس داخلي بين أجنحة بارزانية مختلفة، ولا سيما بين نيجيرفان بارزاني ومسعود بارزاني. لذلك لا يعني التقارب في السياسة تجاه إيران وجود مصلحة كردية داخلية شاملة؛ بل هو أقرب إلى «تجزئة للملفات»، حيث يستمر الصراع على السلطة داخل الإقليم، بينما تفرض التهديدات الخارجية مستوى من التعاون في القضايا التي تمس الأمن الجماعي. وتخلص المادة ضمنيًا إلى أن قدرة كردستان العراق على لعب دور دبلوماسي إقليمي قد تصبح إحدى أدواته لتعويض ضعف التوافق الداخلي، إلا أن هذه الوظيفة نفسها قد ترفع حساسية الإقليم أمام إيران وتجعل أمنه أكثر ارتباطًا بصراعات لا يملك السيطرة الكاملة عليها. وتوضح المادة أن التقارب في الموقف من الجماعات الكردية الإيرانية لا يعني انتهاء الانقسام بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني. فهو أقرب إلى «توافق ملفي» تفرضه مخاطر مشتركة: منع إيران من اعتبار الإقليم منصة معادية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على هامش من العلاقات مع القوى الكردية المعارضة من دون الانجرار إلى صدام مفتوح. هذا النوع من التوافق قد يساعد بغداد لأن الرسائل المتضاربة من أربيل والسليمانية كانت تاريخيًا تعقد تنفيذ الاتفاقات الأمنية. لكنه يظل هشًا إذا عادت المنافسة على النفط والميزانية والمناصب والإدارة المحلية إلى تغليب الحسابات الحزبية. ويبرز التقرير بذلك مفارقة مهمة: الضغط الخارجي قد يدفع القيادات الكردية إلى تنسيق أمني أكبر، لكنه لا يعالج تلقائيًا جذور الخلاف السياسي داخل الإقليم.

JINSA

هل انتهى فعلاً الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني؟

يُري تحليل معهد JINSA أن انسحاب حزب العمال الكردستاني من أربعة مواقع في منطقتي متينا وبازي شمال العراق في ٨ أكتوبر/تشرين الأول يمثل خطوة متقدمة في مسار سلام بدأ أواخر ٢٠٢٤، لكنه لا يعني أن الملف أغلق نهائياً. ووفق مصادر استخباراتية تركية، أخرج الحزب قواته من مواقع قريبة من الحدود، بينما قال القيادي مراد قره يلان إن وحدات سرية داخل مدن تركية تلقت أيضاً أوامر بالانسحاب.



ويضع التحليل هذه الخطوة ضمن سلسلة غير مسبقة: اعتراف أنقرة بعبد الله أوجلان، المسجون في إمري، بوصفه المحاور الأساسي القادر على ضبط الحركة؛ توسيع قنوات اتصاله؛ بدء تدمير رمزي للسلاح في إقليم كردستان العراق؛ ثم تشريع البرلمان التركي في أغسطس/آب إطاراً قانونياً يسمح بعودة أعداد من أعضاء الحزب وبمنح تسهيلات قضائية لبعض المدانين بالانتماء إليه. ويشير التقرير إلى أن القانون حاز ٤٦٧ صوتاً من أصل ٦٠٠، ما وفر



غطاءً مؤسسياً أوسع مما كان متاحاً في محاولات التسوية السابقة. و يفسر JINSA دوافع أنقرة إلى حد كبير من خلال البيئة الإقليمية لا من خلال التحول الديمقراطي الداخلي. فالحروب في غزة وسوريا وإيران، والمنافسة المتصاعدة مع إسرائيل، دفعت النخبة التركية إلى اعتبار حل المسألة الكردية وسيلة «لتحصين الجبهة الداخلية» ومنع القوى الخارجية من استثمار التوتر الكردي. ولهذا انعكس المسار على العراق وسوريا: في العراق وافقت تركيا على نقل إحدى قواعدها العسكرية إلى بغداد بعد لقاء الرئيس رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء علي الزيدي، فيما قد يؤدي إنهاء النزاع إلى تقليص البصمة العسكرية التركية في الشمال. وفي سوريا ساعد تراجع المواجهة التركية – الكردية على تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لدمج قوات سوريا الديمقراطية في مؤسسات الدولة الجديدة. وبذلك لا يصبح السلام التركي – الكردي شيئاً داخلياً فحسب، بل متغيراً في أمن الحدود العراقية وفي التوازنات الكردية الإقليمية. مع ذلك، يحدد التحليل عقبات لم تُحل. فلم تبدأ عودة أعضاء الحزب إلى تركيا لأن تنفيذ القانون مرتبط بتأكيد مجلس الأمن القومي أن نزع السلاح اكتمل، بينما يطالب قادة الحزب بأن تسير إجراءات العودة والتشريع بالتوازي مع تسليم السلاح لا بعده. كما أن القيادات العليا للحزب ليست مشمولة بوضوح في ترتيبات العودة، ويصر قادته على أن السلام الدائم يحتاج إلى مجال للعمل السياسي وإصلاحات ديمقراطية. ويكشف هذا عن زاوية أيديولوجية للمصدر: JINSA ينظر إلى التطورات من منظور الأمن الإقليمي ومصالح الحلفاء الغربيين، لكنه يعترف بأن «السلام من دون ديمقراطية» قد يظل هشاً. بالنسبة إلى العراق، فإن استمرار المسار قد يقلل العمليات التركية عبر الحدود ويخفف عسكرة مناطق دهوك، بينما يتيح لبغداد استعادة حضور أكبر في ملف ظل لعقود خاضعاً لتوازن مباشر بين أنقرة والحزب. و تتعامل JINSA بحذر مع إعلان انتهاء الصراع لأن الانتقال من وقف العمليات إلى نزع السلاح وإعادة المقاتلين وإعادة دمجهم يحتاج إلى ترتيبات قانونية وأمنية طويلة. ومن الأسئلة التي تطرحها المادة مصير القيادات الأقدم، ومدى شمول الضمانات، والعلاقة بين أي تسوية وبين مطالب الأكراد المتعلقة بالحقوق السياسية داخل تركيا. كما أن تخفيف الوجود العسكري التركي في شمال العراق يرتبط بدرجة الثقة في أن الأراضي العراقية لن تعود قاعدة لهجمات حزب العمال. ولذلك فإن بغداد تستفيد من نجاح العملية مرتين: بتراجع ذريعة التوغلات التركية، وباستعادة مساحة أكبر لإدارة حدودها. لكن فشلها قد يعيد بسرعة نمط الضربات والانتشار العسكري، ما يجعل ملفاً تركياً داخلياً في ظاهره متصلاً مباشرة بمفهوم السيادة والأمن في العراق.

AMWAJ.MEDIA

السجل داخل «المقاومة» يكشف انقسام الفصائل العراقية حول تسليم السلاح



تتناول أمواج ميديا سجلاً إعلامياً بدأ بتصريحات للمعلق سلام عادل اتهم فيها كتائب حزب الله وحركة حزب الله النجباء بأن رفضهما مسار نزع السلاح قد يجر العراق إلى عقوبات أمريكية واسعة وأزمة اقتصادية تشبه، في منطقته التحذيري، نتائج القرارات التي أدت إلى حصار التسعينيات. لم يكن السجل مجرد خلاف بين محلل وفصائل، إذ اتهمت حسابات مؤيدة للكتائب والنجباء عادل بأنه يعبر عن موقف عصائب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي، وهو ما نفاه. ومن هنا تقرأ المادة النقاش بوصفه مظهرًا لانقسام أعمق داخل معسكر «المقاومة» بين جماعات

قبلت، بدرجات متفاوتة، جدول الحكومة لحصر السلاح، وأخرى ترى أن التخلي عن قدراتها العسكرية في ظل التهديدات الأمريكية والإسرائيلية والإقليمية يهدد جوهر وظيفتها السياسية والأمنية. تربط المادة هذا الانقسام بمسار رئيس الوزراء علي الزبيدي. فقد أعلن في مطلع أكتوبر/تشرين الأول أن خمس فصائل وافقت على تسليم السلاح وأن ثلاثاً بدأت بالفعل الخطوات التنفيذية، وكانت عصائب أهل الحق من القوى التي أيدت معالجة «السلاح خارج الدولة» ضمن أطر دستورية ومواعيد تحددها الحكومة والإطار التنسيق. في المقابل، لم تُظهر كتائب حزب الله والنجباء الاستعداد نفسه. و يعني ذلك أن الخلاف لم يعد بين الدولة والفصائل ككتلة واحدة، بل انتقل إلى داخل البيئة الشيعية المسلحة نفسها. وتزداد



أهمية الانقسام لأن القوى التي تتجه إلى الاندماج تحصد في الوقت نفسه مكاسب سياسية؛ فقد كانت عصائب أهل الحق تتطلع إلى مناصب في الحكومة، بما فيها منصب نائب رئيس الوزراء لليث الخزعلي. و بذلك قد تصبح المشاركة في السلطة حافزاً للتعاون مع برنامج الدولة، لكنها قد تُقرأ من المنافسين أيضاً كصفقة لتوزيع النفوذ. و تلفت أمواج ميديا إلى أن بعض الأصوات المؤيدة للفصائل حذرت من تحول الخلاف إلى قطيعة دائمة، مذكرة بأن عصائب أهل الحق والنجباء وكتائب حزب الله خرجت من بيئة سياسية وعسكرية متقاربة. هذا القلق مهم لأن التفكك قد يخلق مجموعات أكثر راديكالية وأقل خضوعاً للوساطات السياسية. كما أن مسألة العقوبات الأمريكية تعمل كعامل ضاغط داخلي؛ فالتحذير من «حصار اقتصادي» يحول النقاش حول السلاح من مسألة أيديولوجية إلى مسألة تتعلق بكلفة مالية قد يتحملها جميع العراقيين. ومن ثم فإن المادة تكشف عن احتمال جديد أمام بغداد: بدل المواجهة الشاملة مع جميع الفصائل، قد تستطيع الحكومة استخدام الانقسامات والحوافز السياسية لزيادة عدد القوى المندمجة تدريجياً. لكن هذه الاستراتيجية تحمل خطر إعادة توزيع النفوذ من السلاح إلى المؤسسات إذا لم تقترن برقابة حقيقية على القيادة والتمويل والمخازن والقرار العملي. و يكشف السجل الإعلامي الذي ترصده المادة أن الخلاف لا يدور حول السلاح فحسب، بل حول تعريف «المقاومة» بعد الانسحاب الأمريكي. فتتار داخل البيئة الشيعية يرى أن زوال الجزء الأكبر من المبرر المرتبط بالوجود العسكري الأجنبي يفرض انتقال الفصائل إلى العمل السياسي والأمني الرسمي، بينما يرى التيار الرفض أن تهديدات إسرائيل والولايات المتحدة واستمرار الأزمات الإقليمية تجعل الاحتفاظ بقدرات مستقلة ضرورة ردة. هذه المواجهة الخطابية مهمة لأنها تسبق عادة التحولات التنظيمية: عندما تصبح شرعية السلاح محل نزاع داخل الجمهور نفسه، تزداد قدرة الحكومة على تقديم الدمج بوصفه خياراً وطنياً لا تنازلاً خارجياً. لكنها قد تدفع أيضاً الجماعات المتشددة إلى تصوير أي تسوية كخيانة، وهو ما يرفع كلفة التنفيذ ويجعل إدارة الخطاب جزءاً من إدارة الأمن.

AL-MONITOR

الزبيدي وولي العهد السعودي يبحثان الأمن مع تصاعد هجمات الحوثيين

يعالج تقرير المونيتور زيارة رئيس الوزراء العراقي علي الزبيدي إلى الرياض بوصفها محاولة لإصلاح الثقة مع السعودية في لحظة شديدة الحساسية. فقد جاءت الزيارة بعد تصاعد هجمات الحوثيين على منشآت سعودية، وبينها مطار الرياض ومواقع تابعة لأرامكو، وبعد سلسلة اتهامات سابقة بأن جماعات عراقية مدعومة من إيران استخدمت الأراضي العراقية أو مجالها الجوي في هجمات على المملكة. خلال لقائه ولي العهد محمد بن سلمان، أدان الزبيدي الهجمات على السعودية وأكد أن العراق لن يسمح بأن تكون أراضيه منطلقاً لأي نشاط يهدد المملكة أو دول المنطقة. و يمنح هذا التعهد الزيارة وزناً يتجاوز العلاقات الثنائية: فالحكومة العراقية تحاول

AL-MONITOR



إثبات أن سياسة «السيادة» بعد الانسحاب الأمريكي تعني أيضاً تحمل مسؤولية منع استخدام البلاد في الصراعات العابرة للحدود، لا مجرد إنهاء الوجود العسكري الأجنبي. و تكتسب الرحلة أهمية إضافية لأن زيارة سابقة للزبيدي إلى الرياض في يوليو/تموز أُلغيت بعد ضربات سعودية – أمريكية على مواقع للحشد الشعبي في العراق. لذلك فإن العودة إلى الحوار على مستوى القيادة تشير إلى رغبة الطرفين في منع انتقال التوتر الأمني إلى قطيعة سياسية واقتصادية. بالنسبة إلى بغداد، تمثل السعودية شريكاً مطلوباً في الاستثمار والطاقة والربط الكهربائي، كما أن توسيع العلاقات الخليجية جزء من سياسة تنويع الشراكات وتقليل الارتهاان لمحور واحد. و بالنسبة إلى الرياض، فإن تحسين العلاقة مع الحكومة العراقية يظل مرتبطاً بقدرة بغداد على ضبط الجماعات المسلحة التي ترى المملكة أنها تهدد منشآتها. لذلك يصبح ملف الفضائل معياراً مباشراً لجودة العلاقة الثنائية. المونيتور يضع الزيارة أيضاً في سياق الحرب اليمنية واتساع المواجهة الإقليمية. فالزبيدي لا يريد أن يتحول العراق إلى امتداد لجبهة الحوثيين أو إلى منصة لردود إيرانية غير مباشرة، وفي الوقت نفسه لا يستطيع الدخول في مواجهة داخلية حادة مع القوى القريبة من طهران من دون حساب الكلفة السياسية والأمنية. من هنا تعكس زيارة الرياض سياسة موازنة دقيقة: إظهار تضامن واضح مع أمن السعودية، مع تجنب خطاب يضع العراق في معسكر عسكري ضد إيران. وإذا استطاعت بغداد تحويل التعهد السياسي إلى ضبط فعلي للحدود والطائرات المسيّرة ومخازن السلاح، فقد تستعيد قدرًا من الثقة الخليجية وتفتح مساحة أكبر للتعاون الاقتصادي. أما إذا تكررت هجمات منسوبة إلى أراضٍ عراقية، فإن التعهد نفسه قد يتحول إلى معيار يُستخدم لإظهار محدودية سلطة الحكومة، بما يضعف الدبلوماسية العراقية ويزيد احتمالات ردود عسكرية أو ضغوط اقتصادية من الخارج. و تضع الزيارة كذلك العلاقات العراقية – السعودية أمام اختبار يتجاوز البيانات السياسية. فبغداد تريد الإبقاء على قنوات الاستثمار والتجارة والطاقة مع الرياض، بينما تريد السعودية ضماناً عملياً بالألا تتحول الأراضي العراقية إلى منصة لتهديد منشآتها. لذلك تصبح قدرة الحكومة على التحقيق في مصادر الطائرات المسيّرة ومنع تكرار الإطلاقات عنصراً مباشراً في العلاقات الاقتصادية. ومن جانب آخر، فإن إدانة الزبيدي لهجمات أنصار الله ومحاولته التهديد مع الرياض تُظهر رغبة في فصل سياسة الدولة العراقية عن مواقف بعض القوى القريبة من إيران. غير أن هذه الرسالة لن تكتسب وزناً كاملاً إلا إذا انعكست في سلوك أمني يمكن قياسه. وبذلك يقرأ التقرير الزيارة كاختبار لانتقال بغداد من سياسة التوازن الخطابي إلى توازن قائم على القدرة المؤسسية.

<https://www.al-monitor.com/originals/1.2026/iraqs-zaidi-saudi-crown-prince-discuss-security->

THE JERUSALEM POST

التوتر مع إيران ومحادثات سوريا يضعان إقليم كردستان في مركز الدبلوماسية الإقليمية

THE JERUSALEM POST

يرى تحليل جيزوراليم بوست أن إقليم كردستان العراق تحول خلال ٢٠٢٦ من ساحة معرصة للضربات إلى عقدة دبلوماسية تربط ملفات إيران والولايات المتحدة وسوريا وتركيا. يستند المقال إلى نقاشات منتدى MERI في أربيل، حيث قدم قادة أكراد دورهم باعتباره جزءاً من «الحل» الإقليمي. ووفق التحليل، حاولت قيادة الإقليم خلال الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى المحافظة على قنوات مع الطرفين رغم

تعرض الإقليم لعدد كبير جداً من الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية. كما شاركت شخصيات كردية، في مقدمتها نيجيرفان بارزاني ومسور بارزاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبافل وقوباد طالباني من الاتحاد الوطني، في اتصالات تتعلق بمستقبل أكراد سوريا والعلاقة بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية، فضلاً عن قنوات غير مباشرة تخص طهران وواشنطن. يبرز المقال نيجيرفان بارزاني بوصفه شخصية تمتلك خبرة طويلة في



التفاعل مع إيران وتركيا وسوريا والعراق، ويشير إلى أن موقع الإقليم الجغرافي يجعله على تماس مباشر مع الملفات الأربعة. فالقوات الأمريكية كانت متمركزة في الإقليم قبل انسحابها في ٣٠ سبتمبر/أيلول، وإيران استهدفت مراراً جماعات كردية إيرانية موجودة في شمال العراق، وتركيا تخوض مسار سلام مع حزب العمال الكردستاني الذي يحتفظ بجذور وقواعد في المناطق الجبلية، بينما تعيد سوريا ترتيب العلاقة مع القوى الكردية بعد تغير النظام السياسي فيها. وفي هذا السياق، سعت أربيل إلى ضمان ألا يدفع أكراد سوريا ثمن التفاهات الجديدة، وإلى عرض نفسها وسيطاً قادراً على تسهيل حوار كردي مع العواصم الإقليمية. لكن طبيعة المصدر تتطلب قراءة نقدية. فالصحيفة الإسرائيلية تنظر إلى التطورات من زاوية تنافس إسرائيل مع إيران وتركيا، وتميل إلى إبراز الهجمات الإيرانية ودور الإقليم في التقارب مع الولايات المتحدة. مع ذلك، فإن الوقائع التي يستند إليها المقال تشير إلى تحول وظيفي مهم: قوة الإقليم لا تأتي فقط من موارده أو وضعه الدستوري، بل من قدرته على العمل كحلقة اتصال في ملفات لا تستطيع بغداد أو القوى الكبرى إدارتها دائماً بصورة مباشرة. هذه الميزة تحمل مخاطر أيضاً؛ فكلما ازداد دور أربيل في نقل الرسائل، أصبحت أكثر تعرضاً لضغوط أطراف ترى في هذا الدور تهديداً. كما قد ينشأ تنافس بين الدبلوماسية الاتحادية في بغداد ودبلوماسية الإقليم إذا لم تُنسق الأدوار. لذلك فإن صعود كردستان كوسيط يمكن أن يعزز المكانة العراقية ككل إذا جرى ضمن إطار متكامل، أو أن يضيف طبقة جديدة إلى تعدد مراكز القرار الخارجي إذا عمل كل طرف بمعزل عن الآخر. و يستند التحليل الإسرائيلي إلى فكرة أن جغرافيا الإقليم تمنحه قيمة تفوق حجمه: فهو قريب من إيران وتركيا وسوريا، ويرتبط سياسياً وأمنياً بواشنطن، ويملك قنوات شخصية مع مسؤولين إيرانيين. لكن المصدر نفسه يعكس زاوية نظر ينبغي التعامل معها بحذر، إذ يميل إلى إبراز الدور الكردي كبديل مرن عن ضعف بغداد المركزية. واقع الأمر الذي يمكن استخلاصه من الوقائع الواردة هو أن فاعلية الإقليم كوسيط تعتمد على تكامله مع السياسة العراقية لا على انفصاله عنها؛ فأى قناة مع طهران أو دمشق أو واشنطن تصبح أكثر قيمة عندما تستطيع بغداد استخدامها ضمن موقف وطني. وفي المقابل، قد تتحول كثافة هذه القنوات إلى مصدر خطر إذا فسرتها قوى إقليمية باعتبارها اصطفاً أو منصة لنشاط معادٍ.

AMWAJ.MEDIA

إيران تكثف تحركها الإقليمي مع اتساع الحرب بين الحوثيين والسعودية



تتابع أمواج ميديا موجة الاتصالات الإيرانية مع مصر وعُمان وتركيا والسعودية في محاولة لاحتواء تصعيد الحرب بين الرياض وأنصار الله في اليمن، بالتزامن مع ازدياد الحديث عن احتمال استئناف الضربات الأمريكية – الإسرائيلية على إيران. عرض وزير الخارجية عباس عراقجي مساعدة طهران لفتح حوار بين السعودية والحوثيين، ثم أجرى اتصالات مع وزراء خارجية مصر وعُمان وتركيا. لكن التغطية تشير إلى فجوة بين الدبلوماسية الإيرانية والخطاب الصادر عن وسائل إعلام متشددة وشخصيات قريبة من المؤسسات الأمنية، إذ احتفت بعض المنابر بالهجمات الحوثية على المطارات والمنشآت السعودية، بينما



تحدث مستشار لرئيس البرلمان عن استخدام أدوات الضغط في هرمز وباب المندب للحفاظ على أسعار النفط. هذه الازدواجية تجعل مبادرة الوساطة الإيرانية محل شك لدى خصوم طهران، حتى لو كانت القيادة الإيرانية ترى أن منع تشكل تحالف إقليمي أوسع ضدها يخدم مصلحتها المباشرة. وتضع المادة العراقية في قلب هذه المعادلة. فالحكومة العراقية برئاسة علي الزبيدي تحاول النأي بالبلاد عن الحرب، وكتب رئيس الوزراء قبيل جولته الخليجية أن العراق ينبغي أن يكون جسراً للحوار لا ساحة للتنافس أو منطلقاً لتهديد الجيران. غير أن هذا الموقف يصطدم بإثر هجمات نُسب بعضها إلى طائرات مسيرة انطلقت من محافظة ميسان واستهدفت خط النفط السعودي شرق – غرب، إضافة إلى مواقف فصائل عراقية مؤيدة للحوثيين. كما كانت زيارة سابقة للزبيدي إلى الرياض قد ألغيت بعد ضربات سعودية – أمريكية على مواقع للحشد الشعبي، قبل أن تعاد محاولة بناء الحوار في أكتوبر/تشرين الأول. ولذلك فإن توسع الحرب السعودية – الحوثية يضع بغداد أمام ضغط مزدوج: عليها حماية العلاقة مع الرياض ومنع استخدام أراضيها في الهجمات، وفي الوقت نفسه إدارة قوى داخلية تنظر إلى الحوثيين ضمن إطار أوسع لمحور المواجهة مع الولايات المتحدة وإسرائيل. تضيف المادة أن مصر وباكستان وتركيا والسعودية أصدرت موقفاً مشتركاً يدين هجمات الحوثيين، وأن القاهرة تدرس أشكالاً أوسع من الدعم للرياض. من وجهة نظر التحليل، تخشى إيران أن يقود استمرار الهجمات إلى تحويل شبكة من الشراكات المتفرقة إلى جبهة أمنية متماسكة ضدها قبل أي جولة جديدة من الحرب مع الولايات المتحدة. وهنا يظهر العراق كدولة اختبار: نجاح الزبيدي في زيارة الرياض والكويت وبناء تفاهات خليجية مع الحفاظ على قناة مع طهران سيعزز موقع بغداد كوسيط؛ أما فشل ضبط الهجمات العابرة للحدود فقد يدفع العراق إلى موقع الساحة المتنازع عليها. وبذلك ترتبط أزمة اليمن مباشرة بالسياسة العراقية، ليس لأنها حرب عراقية، بل لأنها تختبر حدود قدرة بغداد على الفصل بين تحالفات الفاعلين المسلحين ومصالح الدولة الرسمية. وتكشف الاتصالات الإيرانية الواسعة عن إدراك طهران أن استمرار التصعيد السعودي – الحوثي يمكن أن يفتح مساراً جديداً يستنزف حلفاءها ويزيد احتمالات تدخل أمريكي أو إسرائيلي. لذلك تجمع الدبلوماسية الإيرانية بين الدفاع عن أنصار الله والدعوة إلى وساطات عبر عُمان وتركيا ومصر ودول أخرى. وفي هذا السياق يظهر العراق كحلقة حساسة؛ فبعض الروايات تربط أراضيها بمسارات طائرات مسيرة، بينما تؤكد حكومة بغداد أنها لا تريد أن تكون منطلقاً لأي هجوم. هذا التناقض بين الرواية الرسمية والانتهاكات المتبادلة هو ما يجعل الموقف العراقي مهماً. كلما استطاعت بغداد إثبات السيطرة على أراضيها، زادت قدرتها على لعب دور الوسيط؛ وكلما استمرت الشكوك حول مسارات الهجمات، تقلصت مساحة الحياد التي تحتاج إليها الدبلوماسية العراقية.

طريق التنمية قد يضيف ٥٥ مليار دولار للاقتصاد التركي ويمنح العراق ممراً بديلاً نحو أوروبا وأوروبا



ينقل تقرير وكالة الأناضول تقديرات وزير النقل والبنية التحتية التركي عبد القادر أورال أوغلو بشأن العائد الاقتصادي والاستراتيجي لمشروع «طريق التنمية» الذي يربط ميناء الفاو الكبير في جنوب العراق بتركيا ثم بشبكات النقل الأوروبية. ووفق الوزير، يمكن للمشروع أن يضيف نحو ٥٥ مليار دولار إلى الاقتصاد التركي خلال عشر سنوات ويوفر ما متوسطه ٧٠ ألف فرصة عمل سنوياً، مع إنشاء مراكز إنتاج ولوجستيات على امتداد المسار. ولا يقتصر التصور على سكة حديد وطريق سريع؛ إذ يتضمن أيضاً خطوط نقل للطاقة، وأليافاً ضوئية، وإمكانات لمد أنابيب النفط والغاز. و تضع أنقرة المشروع في إطار إعادة تشكيل شبكات التجارة بعد



الحرب وأزمة مضيق هرمز والحرب الروسية - الأوكرانية، حيث تبحث الدول والشركات عن طرق أقصر وأكثر قابلية للتنبؤ وأقل تعرضاً للاختناقات البحرية. بحسب التصور التركي، يمكن للممر تقليص زمن الرحلة بين الخليج وأوروبا إلى نحو ٢٥ يوماً، مقارنة بما يقارب ٤٥ يوماً عبر رأس الرجاء الصالح و٣٥ يوماً عبر بعض المسارات الجنوبية. هذه الأرقام تقدم «طريق التنمية» باعتباره أكثر من مشروع عراقي للبنية التحتية؛ إنه جزء من منافسة على ممرات التجارة بين آسيا والخليج وأوروبا، وقد يمنح تركيا دوراً أكبر كمركز عبور، بينما يتيح للعراق تحويل موقعه الجغرافي من مساحة فصل بين الخليج وتركيا إلى عقدة لوجستية. كما أن الحرب أضافت بعداً جديداً للمشروع؛ فاضطراب هرمز لم يعد مجرد فرضية تخطيط، بل تجربة عملية أثبتت أن الاعتماد على منفذ بحري واحد يمكن أن يتحول سريعاً إلى أزمة مالية للدولة العراقية. ومن هذه الزاوية، يوفر الطريق وسيلة لتتويع حركة البضائع وربما الطاقة، وإن كان لا يستطيع بمفرده تعويض صادرات النفط البحرية الضخمة. ينبغي مع ذلك التعامل مع تقديرات الأناضول بوصفها تعكس الرؤية الرسمية التركية ومصالح أنقرة في تسريع المشروع. فالعائد المتوقع يعتمد على استكمال تمويل بمليارات الدولارات، وبناء السكك والطرق داخل العراق، وتحسين الجمارك والأمن، وتسوية الخلافات حول المسار الشمالي، وضمان ألا يتحول الممر إلى هدف في المنافسات الإقليمية. كما أن توزيع المكاسب بين العراق وتركيا ودول الخليج يتوقف على قدرة بغداد على فرض شروط تجعل الممر مولداً للتصنيع والخدمات داخل العراق، لا مجرد خط عبور منخفض القيمة المضافة. ومع ذلك، فإن الأرقام التركية تكشف حجم الرهان السياسي على المشروع؛ إذا نجح، قد يربط المصالح الاقتصادية للعراق وتركيا والخليج بطريقة ترفع كلفة النزاع؛ وإذا تعثر بسبب الفساد أو الانقسامات أو الضغط الخارجي، فسيفقد العراق إحدى أهم أدواته لتنويع الاقتصاد وتعزيز استقلاله الاستراتيجي عن الممرات البحرية المعرضة للصدمات. و يقدم الوزير التركي المشروع أيضاً كشبكة متعددة الاستخدامات، لا كمرر شاحنات فقط؛ فهو يشمل السكك والطرق والربط بالطاقة والألياف الضوئية، ما يجعل قيمته مرتبطة بمدى قدرة الدول المشاركة على دمج الخدمات اللوجستية والرقمية والطاقة في مسار واحد. بالنسبة إلى العراق، هذه النقطة حاسمة لأن العائد الأكبر لا يأتي من رسوم العبور وحدها، بل من المناطق الصناعية والتخزين والخدمات والنقل التي يمكن أن تنشأ حول الممر. ومن ثم فإن نجاحه يحتاج إلى سياسة عراقية تمنع تمركز القيمة المضافة خارج البلاد. كما أن الحرب الإقليمية رفعت جاذبية الممر بوصفه بديلاً لبعض المسارات البحرية، لكنها في الوقت نفسه رفعت متطلبات الحماية والتأمين، وهو ما يجعل الأمن المؤسسي شرطاً اقتصادياً مباشراً لجدوى الاستثمار.

الخلاصة والتحليل الخبير

تظهر المقارنة بين المصادر الأربع عشرة قدرًا لافتًا من الاتفاق على أن العراق لا يعيش «فراغًا» بعد الانسحاب الأمريكي بقدر ما يعيش إعادة توزيع لمصادر القوة. فالمؤسسات الغربية والإقليمية تختلف في تقييم إيران والفصائل والولايات المتحدة، لكنها تلتقي عند حقيقة أن معيار السيادة لم يعد عدد الجنود الأجانب على الأرض. المصادر التي تركز على الحكومة والفصائل ترى أن السؤال هو من يملك سلطة إصدار الأوامر واستخدام السلاح؛ المصادر الاقتصادية تربط الاستقلال بقدرة الدولة على تمويل نفسها وحماية عملتها؛ المصادر الخاصة بالطاقة والممرات تعتبر السيطرة على منافذ التصدير والبنية التحتية شرطًا للأمن القومي؛ أما المواد المتعلقة بكردستان والوساطة الإقليمية فتظهر أن السياسة الخارجية نفسها تتوزع بين بغداد وأربيل وقوى سياسية وشبكات مسلحة وعلاقات ثنائية متقاطعة. ومن ثم يمكن التمييز بين «السيادة القانونية» التي يمتلكها العراق بلا جدل، و«السيادة الفعلية» التي تتحدد بقدرته على منع الآخرين، داخليين وخارجيين، من اتخاذ قرارات استراتيجية نيابة عنه. في ملف السلاح، لا تقدم المواد صورة موحدة للفصائل. وهذا مهم لأنه يصحح اختزالًا شائعًا يتعامل مع «الحشد» أو «المقاومة» ككتلة متجانسة. رصد أمواج ميديا للانقسام بين عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله والنجباء، إلى جانب توزيع المناصب الحكومية، يدل على أن القوى المسلحة تستجيب بدرجات مختلفة للحوافز والضغط. بعض الأطراف ترى أن الاندماج في السلطة وتثبيت نفوذ سياسي وقانوني يمكن أن يكون بديلاً عن جزء من الوظيفة العسكرية المستقلة، بينما تعتبر أطراف أخرى السلاح ضماناً أمام التهديدات الخارجية وأداة نفوذ لا يجوز التفريط بها. هذه الفجوة تمنح الحكومة فرصة، لأنها تسمح باستراتيجية تدريجية تفصل بين القابلين للاندماج والرافضين، لكنها تخلق في الوقت ذاته خطراً: قد يؤدي الضغط على التنظيمات الكبرى إلى تفكيكها إلى شبكات أصغر أقل قابلية للضبط. لذلك فإن «حصر السلاح» ينبغي قياسه بأربعة مؤشرات لا بعدد القطع المسلمة فقط: وحدة القيادة، والسيطرة على المخازن، وشفافية التمويل، واحتكار قرار العمليات. فإذا بقي أي من هذه العناصر خارج سلطة الدولة، يمكن أن يستمر النفوذ المسلح حتى مع تغيير الصفة القانونية للتشكيلات. المصادر الإسرائيلية والأمريكية تميل إلى تفسير المشكلة العراقية أساساً من خلال النفوذ الإيراني، في حين تكشف مواد أخرى أن الضغط أوسع. العلاقة مع السعودية مثلاً أصبحت مرتبطة بقدرة بغداد على منع استخدام أراضيها في الهجمات، لكن الرياض نفسها شاركت سابقاً في ضربات داخل العراق؛ وتركيا تخفف جزءاً من وجودها العسكري مع تقدم مسار حزب العمال الكردستاني، لكن هذا الوجود نشأ أصلاً خارج سيطرة بغداد الكاملة؛ وإيران تطالب بتقييد الجماعات الكردية الإيرانية، لكنها استخدمت القوة عبر الحدود ضد مواقع داخل الإقليم. هذه الأمثلة توضح أن السيادة العراقية تتعرض لضغوط من اتجاهات متعددة، ولا يمكن الدفاع عنها بانتقاء انتهاك واحد وتجاهل الآخرين. السياسة الأكثر اتساقاً هي قاعدة عامة: لا استخدام للأراضي العراقية للهجوم على الجيران، ولا قبول بضربات خارجية داخل العراق خارج ترتيبات شرعية متفق عليها. غير أن تحويل هذه القاعدة إلى ممارسة يتطلب قدرة تنفيذية لا مجرد إعلان سياسي. تظهر كردستان بوصفها حالة مركبة داخل هذه المعادلة. فالإقليم أصبح قناة اتصال بين واشنطن وطهران، ووسيطاً في قضايا أكراد سوريا، وطرفاً في تنفيذ الاتفاق الأمني مع إيران، وفي الوقت نفسه منطقة تتقاطع فيها عمليات تركيا ضد حزب العمال الكردستاني والتنافس بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني. بعض المصادر، خصوصاً جيروزاليم بوست، تميل إلى تقديم أربيل كوسيط إقليمي مستقل، بينما يبرز رصد أمواج ميديا أن هذا الدور يحدث بالتوازي مع انقسامات كردية عميقة. هذا التناقض ليس عرضياً. فكلما زادت القدرة الدبلوماسية للإقليم، ظهر سؤال التنسيق مع بغداد: هل تستخدم الدولة الاتحادية هذه الشبكات بوصفها أصلاً عراقياً إضافياً، أم تتحول إلى دبلوماسية موازية؟ نجاح النموذج يتطلب توزيعاً وظيفياً واضحاً، بحيث تستفيد بغداد من قنوات أربيل والسليمانية من دون أن يتعدد القرار السيادي النهائي. الاقتصاد هو المجال الذي تكشف فيه الأزمة هشاشة الدولة بأوضح صورة. قرار خفض الدينار لم يكن نتيجة خلل نقدي داخلي فحسب، بل نتيجة مباشرة لتراجع تدفقات النفط عبر هرمز. وهذا يبين أن الاعتماد على النفط لا يعني فقط الاعتماد على سعر البرميل، بل أيضاً على سلامة الممر البحري، وتوافر الناقلات، والتأمين، وقدرة المشتريين على تحمل مخاطر الحرب. عندما تتراجع الصادرات، تنكمش السيولة الدولارية، فتضطر الدولة إلى الاختيار بين الرواتب والدين والعملة والأسعار. بذلك تصبح السياسة النقدية جزءاً من الجغرافيا السياسية. وفي دولة تدفع فيها الحكومة رواتب ومخصصات لملايين الأشخاص، يمكن لاضطراب بحري بعيد نسبياً عن بغداد أن يتحول خلال أسابيع إلى توتر اجتماعي داخلي. وهذا يفسر لماذا يتعين قراءة طريق التنمية، ومسار سوريا، وخطوط تركيا، وامتلاك ناقلات وطنية، كمكونات في استراتيجية سيادة اقتصادية لا كمشروعات منفصلة. مع ذلك، يحذر تحقيق رويترز من تصور مبسط مفاده أن تجاوز هرمز يحل المشكلة. فقد استهدفت الفجيرة وخط شرق - غرب السعودي ورأس لفان وغيرها من البنى التي ضُمت جزئياً لتوفير بدائل للممرات

المهددة. الاستنتاج الهيكلي هو أن التحول من «اختناق واحد» إلى «شبكة بدائل» يجب أن يترافق مع دفاع وحماية وإصلاح سريع وتوزيع للمخزون. بالنسبة إلى العراق، يعني ذلك أن بناء خط أو طريق جديد لا يكفي إذا ظلت محطات الضخ أو الجسور أو السكك أو الموانئ أهدافاً سهلة أو خاضعة لنفوذ محلي غير منضبط. وهنا يلتقي أمن الطاقة مع ملف السلاح والحوكمة: حماية البنية التحتية تتطلب دولة موحدة القرار، وإلا يمكن أن تصبح الاستثمارات نفسها رهينة لصراع القوى. على المستوى الإقليمي، تحمل مبادرة «٢+٦» معنى يتجاوز احتمال عقد اجتماع فعلي. فهي تعبر عن محاولة عراقية لصياغة مفهوم للأمن لا يجعل واشنطن أو أي قوة خارجية المورد الوحيد للضمانات. هذه الفكرة تنسجم مع مصلحة العراق في خفض مستوى الاستقطاب، لأن أي مواجهة إيرانية - خليجية واسعة ستصيب اقتصاده وأراضيه قبل أن يستطيع الاستفادة من اصطاف مع أحد الطرفين. لكنها تواجه ثلاثة اختبارات. الأول هو المصادقية الداخلية: هل تستطيع بغداد ضبط الفصائل والحدود؟ الثاني هو الثقة الخليجية: هل ترى الرياض وأبوظبي والكويت العراق شريكاً قادراً على تقديم ضمانات؟ والثالث هو قبول إيران بألية إقليمية لا تكون فيها أدواتها غير الحكومية بدلاً عن العلاقات بين الدول. إذا فشلت هذه الاختبارات، ستبقى المبادرة خطاباً. وإذا تقدمت، فقد تمنح العراق وظيفة إقليمية تتناسب مع موقعه الجغرافي بدل أن تجعله ضحية له. كما أن مسار السلام التركي - الكردي قد يفتح نافذة مهمة أمام العراق. تقليص نشاط حزب العمال الكردستاني وانسحاب مقاتليه من مواقع قرب الحدود يسمح نظرياً بتراجع الحاجة التركية إلى قواعد وعمليات عسكرية داخل العراق، ويمنح بغداد فرصة لاستعادة إدارة أكثر مباشرة للمناطق الحدودية. لكن المسار لن يحقق هذا الأثر تلقائياً؛ إذ يحتاج إلى ترتيبات أمنية عراقية - تركية، وضمان ألا تنتقل المشكلة من تنظيم مسلح إلى صراع سياسي كردي آخر، وإلى ربط التنمية في دهوك ونيوى بالمصالحة الأمنية. وإذا ترافق ذلك مع تقدم طريق التنمية، فقد تتحول منطقة كانت لعقود ممراً للعمليات العسكرية إلى عقدة للتجارة والسكك. هذا المثال يوضح الفرق بين إدارة الأزمة والتحول الهيكلي: إدارة الأزمة تقلل الاشتباكات، أما التحول فيغير الحوافز الاقتصادية والسياسية التي تعيد إنتاجها. خلال الأشهر المقبلة، ينبغي مراقبة مؤشرات محددة لا الشعارات. في الداخل: هل تتغير فعلياً سلاسل قيادة الفصائل التي أعلنت تسليم السلاح؟ وهل تُدمج المخازن والتمويل ضمن مؤسسات الدولة؟ مالياً: هل يستقر سعر الدينار وتتعاوى الإيرادات من دون استنزاف الاحتياطيات أو تضخم كبير؟ في الطاقة: هل تتحول اتفاقات سوريا وتركيا وطريق التنمية إلى قدرات تشغيلية وتمويل واضحة؟ في كردستان: هل ينفذ الاتفاق الأمني مع إيران بصيغة متفق عليها بين بغداد وأربيل أم يتحول إلى مصدر صراع جديد؟ وفي الدبلوماسية: هل تستطيع بغداد جمع أطراف «٢+٦» حول طاولة واحدة، وهل يقتصر ذلك بانخفاض ملموس في استخدام الأراضي العراقية ضمن الصراعات الإقليمية؟ هذه المؤشرات ستحدد ما إذا كان الانسحاب الأمريكي بداية لزيادة الاستقلال أم مجرد انتقال النفوذ الخارجي من الأداة العسكرية المباشرة إلى أدوات أكثر تعقيداً. الخلاصة أن فرصة العراق الحالية ليست في استبدال نفوذ أمريكي بنفوذ إيراني، أو محور خليجي بمحور آخر. القيمة الاستراتيجية الحقيقية تكمن في زيادة عدد البدائل المتاحة للدولة مع تقليل قدرة أي شريك على تحويل الاعتماد المتبادل إلى حق نقض على القرار العراقي. ولهذا فإن السيادة الفعلية تتطلب في وقت واحد احتكاراً منضبطاً للقوة، ومالية عامة أقل هشاشة، وممرات متعددة، وبنية تحتية محمية، وسياسة خارجية واحدة قادرة على استخدام تعدد العلاقات لصالح الدولة. إذا نجحت بغداد في جمع هذه العناصر، يمكن أن تتحول الجغرافيا العراقية من ساحة تماس إلى منصة ربط إقليمي. أما إذا بقيت مراكز القرار موزعة، فستتراجع بعض أشكال التدخل الخارجي فعلاً، لكن نفوذه سيستمر عبر السلاح والمال والتجارة والحدود والفاعلين المحليين، أي بأشكال أقل ظهوراً وربما أكثر صعوبة في الضبط.

CNN

AL JAZEERA

“

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.